

Distr.: General
30 November 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والثلاثون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين

للجنة ومواعيد انعقادها

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره المحتملة في أعمال
اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

موجز

أعدت هذه المذكرة بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تتضمن
ملخصاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع التركيز بصورة خاصة على آثارها
الإحصائية.

* E/CN.3/2003/1

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٤	٨-٦ الآثار المتعلقة بأعمال اللجنة الإحصائية
٤	٦ ألف - المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة
٤	٧ باء - الإحصاءات والمؤشرات البيئية
٥	٨ جيم - موازنة مؤشرات التنمية
٥	٩ ثالثا - إجراءات عمل اللجنة

المرفق

الالتزامات والأهداف والجدول الزمني الرئيسية لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
المستدامة

٦

أولا - النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١ - أكد مجددا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الالتزام بمبادئ ريو، والتنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأعلن مؤتمر القمة التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام ١٩٩٢.

٢ - أكد مؤتمر القمة مجددا أن التنمية المستدامة ركن محوري في جدول الأعمال الدولي. وتوسع في فهم التنمية المستدامة، وخاصة بشأن الروابط بين الفقر والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية. واعتبر أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهدافا عليا للتنمية المستدامة ومتطلبات أساسية لتحقيقها.

٣ - وحقق مؤتمر القمة ثلاث نتائج محددة، هي كما يلي:

(أ) إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(١)، الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة؛

(ب) خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢)، التي تفاوضت الحكومات لوضعها، والتي تورد بمزيد من التفصيل الإجراءات التي يلزم اتخاذها في مجالات محددة؛

(ج) التزام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بالقيام بمجموعة واسعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات للشراكة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

٤ - حددت الحكومات بعض الأهداف الجديدة الهامة، مثل خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية بحلول عام ٢٠١٥؛ واستخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق لا تؤدي إلى آثار بالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة بحلول عام ٢٠٢٠؛ والمحافظة على الأرصد السمكية المستنفدة أو استعادة مستويات تتيح إنتاج أقصى قدر من المحصول المستدام منها على أساس عاجل، على ألا يتجاوز ذلك عند الإمكان عام ٢٠١٥؛ وتحقيق خفض هام في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

ويتضمن مرفق هذه المذكرة الالتزامات والأهداف والجدول الزمني الأساسية المحددة في الخطة التنفيذية.

٥ - وتبعا للقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة، ستنهض لجنة التنمية المستدامة بدور موسع في استعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وفي تعزيز الترابط بين التنفيذ والمبادرات والشراكات.

ثانيا - الآثار المتعلقة بأعمال اللجنة الإحصائية

ألف - المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة

٦ - أكد مؤتمر القمة مجددا الحاجة إلى معلومات متكاملة عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويوفر نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة إطارا متكاملا لقياس التكامل بين الاقتصاد والبيئة، وبذا فهو يوفر أداة تحسن من رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف البيئية، وتقييم استراتيجيات التنمية البديلة، وإعداد صكوك السياسات البيئية. وقد دعا جدول أعمال القرن ٢١ بالفعل إلى التبكير بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في جميع البلدان. وهكذا، جرى استعراض لهذا النظام، بالتعاون مع فريق لندون المعني بمحاسبة الموارد الطبيعية، لإظهار جوانب التطور في المنهجية وسبل الإنفاذ العملي التي جرت منذ عام ١٩٩٣. ويشترك في نشر نتائج هذا الاستعراض كل من الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والبنك الدولي. كما تشارك الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في الوقت الراهن في إعداد أدلة إرشادية عن بعض الموارد المحددة (مثل المياه والأسماك)، وستركز الشعبة جهودها على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في البلدان النامية.

باء - الإحصاءات والمؤشرات البيئية

٧ - تحدد خطة التنفيذ ضرورة وضع إحصاءات ومؤشرات بيئية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويقدم تقرير الأمين العام عن الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية (E/CN.3/2003/19) موجزا للأنشطة والخطط المنفذة في هذا الميدان، مع التركيز على تحسين نظم الإبلاغ الاعتيادية، والتطوير المنهجي، والتدريب وبناء القدرات. ولعل مواصلة تحليل الأهداف الجديدة لمؤتمر القمة تبرز الحاجة إلى إحصاءات في المجالات التي لم يشملها البرنامج بعد. وأهمية بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضرورة ترشيد الطلب الدولي على البيانات، وكذلك ضرورة وضع منهجيات موحدة في هذا المجال كلها أمور تدعو إلى تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية العاملة في مجال الإحصاءات والمعلومات البيئية.

جيم - مواءمة مؤشرات التنمية

٨ - من بين مهام اللجنة الاستشارية الدائمة لمؤشرات التنمية المحافظة على إطار مؤشرات التنمية ووضع مؤشرات جديدة استجابة لما ستمخض عنه مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها في المستقبل (انظر E/CN.3/2003/21). ولذا، فمن المقترح أن تتعاون اللجنة تعاوناً وثيقاً مع خبراء لجنة التنمية المستدامة في استعراض المؤشرات المقترحة للمتابعة، من الناحية الفنية. ومن المقترح على وجه الخصوص أن تأذن اللجنة الإحصائية لرئيسها بكتابة رسالة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة من أجل بدء حوار رسمي بين اللجنتين حول وضع المؤشرات المقبلة.

ثالثاً - إجراءات عمل اللجنة

٩ - قد تود اللجنة التعليق على الآثار الإحصائية المترتبة على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الواردة في هذه المذكرة.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

المرفق

الالتزامات والأهداف والجداول الزمنية الرئيسية لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(أ)

القضاء على الفقر

خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

إجراء تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، حسبما اقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة" (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية.

المياه والصرف الصحي

خفض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

خفض نسبة الأشخاص الذين لا تتاح لهم فرص الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

الإنتاج والاستهلاك المستدامان

تشجيع وتعزيز وضع إطار برامج عمل لعشر سنوات من أجل الإسراع بالتحول صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الطاقة

الطاقة المتجددة

تنويع إمدادات الطاقة، والعمل على زيادة الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة زيادة كبيرة، من أجل زيادة إسهامها في مجموع إمدادات الطاقة.

(أ) هذه ليست قائمة جامعة مانعة، لكنها تقدم معلومات عن الالتزامات الرئيسية المحددة في خطة التنفيذ، ويمكن الاطلاع على النص الكامل للخطة، بما فيه العبارات الفعلية التي صيغت بها هذه الالتزامات، بزيارة الموقع التالي على الشبكة العالمية: www.johannesburgsummit.org.

تيسير الحصول على الطاقة

تحسين الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، والمجدية اقتصاديا، والمقبولة اجتماعيا والسليمة بيئيا بما يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بينها هدف تخفيض نسبة السكان الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

أسواق الطاقة

إزالة المخرافات السوق، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة. ودعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة فيما يتعلق بجانب العرض والطلب، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار وكفاءة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة.

كفاءة الطاقة

وضع برامج محلية لكفاءة الطاقة بدعم من المجتمع الدولي، والتعجيل بتنمية ونشر وتوزيع تكنولوجيات كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة، بما في ذلك تعزيز البحث والتطوير.

المواد الكيميائية

استهداف استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة بحلول عام ٢٠٢٠.

تجديد الالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طيلة دورة حياتها.

تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية روتردام لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٣ واتفاقية ستكهولم لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٤.

مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٥.

تشجيع الدول على تنفيذ النظام المتوائم الجديد على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية في أقرب موعد ممكن بغية أن يصل النظام إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٠٨.

إدارة قاعدة الموارد الطبيعية

المياه

تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥.

المحيطات ومصائد الأسماك

تشجيع التطبيق بحلول عام ٢٠١٠ للنهج القائم على النظم الإيكولوجية للتنمية المستدامة للمحيطات.

الحفاظة على الأرصدة السمكية المستنفدة أو استعادة مستويات تتيح إنتاج أقصى قدر من المحصول المستدام منها على أساس عاجل، على ألا يتجاوز ذلك عند الإمكان عام ٢٠١٥.

تنفيذ خطط العمل التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة في المواعيد المتفق عليها:

- تنظيم قدرات الصيد بحلول عام ٢٠٠٥؛
- منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه والحد منه والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٠٤.

تنمية وتيسير استخدام مختلف النهج والأدوات، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي، والقضاء على الممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك، وإنشاء مناطق بحرية محمية، على نحو يتسق مع القانون الدولي ويستند إلى المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات جيدة التمثيل، بحلول عام ٢٠١٢.

القيام بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها.

إلغاء الإعانات التي تساهم في انتشار الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وفي الإفراط في الصيد.

الغلاف الجوي

تيسير تنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بكفالة إعادة تغذية الصندوق الخاص به بالأموال الكافية، بحلول الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

تحسين إمكانيات حصول البلدان النامية، بحلول عام ٢٠١٠، على بدائل للمواد المستنفدة للأوزون ومساعدة تلك البلدان على الامتثال للجدول الزمني للتخلص تدريجياً من تلك المواد المنصوص عليه في بروتوكول مونتريال.

التنوع البيولوجي

تحقيق خفض هام في المعدل الحالي لاستنفاد التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

الغابات

تعزيز تنفيذ البلدان لمقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات، وتكثيف الجهود المتصلة بتقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للإسهام في التقييم الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ لما جرى إحرازه من تقدم.

مسؤولية الشركات

القيام بشكل فعال بتشجيع مسؤولية الشركات ومساءلتها، بوسائل منها الإعداد الكامل والتنفيذ الفعال للاتفاقات والتدابير الحكومية الدولية، والمبادرات الدولية، والشراكات بين القطاع العام والخاص، والأنظمة الوطنية المناسبة.

الصحة

تحسين التثقيف الصحي بهدف الارتقاء بمستوى الإمام بالشؤون الصحية على النطاق العالمي بحلول عام ٢٠١٠.

تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، وتخفيض معدلات الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع معدل عام ٢٠٠٠ (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في أشد البلدان تضرراً بحلول عام ٢٠٠٥، وفي العالم، بحلول عام ٢٠١٠، فضلاً عن مكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض (إعادة تأكيد قرار للجمعية العامة).

التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

القيام بحلول عام ٢٠٠٤ باتخاذ مبادرات تستهدف تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية بغية تخفيض النفايات والتلوث ومنعها ومراقبتها والتقليل من آثارهما الصحية.

وضع مبادرات مجتمعية للسياحة المستدامة بحلول عام ٢٠٠٤.

دعم توافر خدمات الطاقة الملائمة والميسورة والسليمة بيئياً، اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق سبل منها تعزيز الجهود المتعلقة بإمدادات وخدمات الطاقة بحلول عام ٢٠٠٤.

استعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام

٢٠٠٤.

التنمية المستدامة في أفريقيا

تحسين الإنتاج الزراعي المستدام وتوفير الأمن الغذائي وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية، وبوجه خاص خفض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

دعم البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ استراتيجيات للأمن الغذائي بحلول عام

٢٠٠٥.

دعم جهود أفريقيا الرامية إلى تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن الطاقة، التي تسعى إلى كفاءة وصول ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من سكان أفريقيا إلى الطاقة في غضون ٢٠ سنة، لا سيما في المناطق الريفية.

سبل التنفيذ

كفالة تمكين جميع الأطفال من إنهاء التعليم الابتدائي وتمكين الفتيات والفتيان من الوصول إلى جميع مستويات التعليم ذات الصلة بالاحتياجات الوطنية، وذلك بحلول عام ٢٠١٥ (إعادة تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية).

القضاء على الفوارق بين الجنسين في مرحلي التعليم الأولي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥

(إعادة تأكيد أهداف إطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع).

توصية الجمعية العامة بأن تنظر في اعتماد عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة يبدأ

في عام ٢٠٠٥.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

إقرار تدابير جديدة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني.

تعزيز دور لجنة التنمية المستدامة بوسائل من بينها استعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق الترابط بين التنفيذ والمبادرات والشراكات.

تيسير وتعزيز التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في برامج عمل اللجان الإقليمية.

إنشاء آلية تنسيق بين الوكالات تتسم بالفعالية والشفافية والانتظام، بشأن القضايا المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة.

اتخاذ خطوات فورية لإحراز التقدم في صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبدء تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥.